الجمعيات الخيرية وبصمة واضحة للتخفيف من آثار الزلزال

سيف الدين لـ«الوطن»: جمعية خيرية قدمت لـ٢٠٠ أسرة بحلب مليون ليرة لكل عائلة

محمود الصالح

أكد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل محمد سيف الدين استمرار تدفق الإعانات المادية والمالية من مختلف الجمعيات والمؤسسات الخيرية في البلاد، والتي كان لها أيادٍ بيضاء وبصمة واضحة في التخفيف من آثار الزلزال الذي تعرضت له البلاد مؤخراً، والذي أدى إلى خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات.

وبيّن وزير الشؤون الاجتماعية والعمل في حديث لـ«الوطن» أن ما قدمته مؤسسات المجتمع الأهلي داخل البلاد ساهم بشكل كبير جداً في دعم الجهود الحكومية للتخفيف من آثار الزلزال على أبناء المحافظات المتضررة حيث أحدثت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل منذ الساعات الأولى لحدوث الكارثة غرفة عمليات مركزية في الوزارة وتم استنفار جميع كوادر مديريات الشؤون الاجتماعية والعمل في المحافظات المتضررة، وكوادر الجمعيات والمؤسسات الخيرية في جميع المحافظات لتحديد احتياجات الأسر المتضررة من الكارثة والاستجابة الفورية لتلبية كل ما تحتاجه تلك العائلات، والتنسيق بين جميع مديريات الشؤون الاجتماعية والعمل في المحافظات من خلال غرفة العمليات المركزية لتأمين متطلبات مراكز الإيواء والعائلات المتضررة حتى في حال كانت إقامتهم لدى أقاربهم، وتم التنسيق مع غرف الصناعة والتجارة والسياحة والزراعة لتوجيه الدعم بمختلف أنواعه للمنظمات غير الحكومية ولاسيما في المحافظات الأكثر تأثراً في الزلزال، وتكليف مديريات الشؤون الاجتماعية والعمل في حلب واللاذقية باستقبال الأطفال فاقدي الرعاية الناجين من الزلزال والذين لم يعثر على ذويهم في جمعية الفتاة اليتيمة للإناث والجمعية الخيرية الإسلامية للذكور وجمعية المساعي الخيرية بما يوفر لهم مظلة الحماية الاجتماعية.

وعن تنظيم عمليات استقبال وتوزيع الإعانات والخدمات أوضح سيف الدين أنه تم توزيع الأدوار بين مؤسسات المجتمع الأهلي داخل البلاد بحيث كلفت مؤسسة العرين الخيرية بجميع تكاليف علاج جرحى الكارثة في جميع المحافظات المتضررة وفي جميع المشافي العامة والخاصة. وكلفت الأمانة السورية للتنمية بتخصيص حسابات لتلقي التبرعات المالية وتوجيه هذه التبرعات لدعم لجان الإغاثة، وتم فتح ١٠ مطابخ في المحافظات المتضررة لتقديم الطعام للعائلات التي تضررت في الزلزال.

وتم تكليف الهيئة السورية لشؤون الأسرة بمهمة تقديم الاستشارات الاجتماعية والدعم النفسي للناجين من الزلزال من خلال المراكز التي أقيمت في المناطق المتضررة، وقامت منظمة كوبي الأهلية بنشر فرق الدعم النفسي والإسعاف في حلب واللاذقية وحماة.

وفي جانب المساعدات المادية بين وزير الشؤون الاجتماعية والعمل أنه تم تسيير عشرات القوافل المحملة بالمواد الغذائية والألبسة والحرامات والفرش وقد زاد وزنها على ١٣٣٥ طناً، إضافة إلى توزيع ٩١٥٤ سلة غذائية و٣٧٠٠٠ علبة حليب أطفال بشكل عاجل في الأيام الأولى، و٣٠ ألف صندوق تمر، و٥١ ألف قطعة لباس متنوعة، وقدمت جمعية الشباب الخيرية معاينات طبية من خلال عياداتها المتنقلة لأكثر من ١٥٠٠ مواطن، وقامت إحدى المؤسسات الخيرية الأهلية بتقديم إعانة مالية قدرها ٣,٣ مليارات ليرة سلمت إلى الأمانة السورية للتنمية، وقدمت غرفة صناعة دمشق إعانة بقيمة ٦٠٠ مليون ليرة وغرفة صناعة ريف دمشق ٢٠٠ مليون ليرة وكلها سلمت للأمانة السورية للتنمية.

وأكد أنه قُدمت المساعدة الفورية لأكثر من خمسة آلاف عائلة متضررة في الزلزال بمواد غذائية وألبسة وحرامات وفرش، ويجري التحضير لتنفيذ برنامج مساعدة مالية لأكثر من ١٠٠ أسرة بمبلغ ٤٤٠ ألف ليرة لكل منها، وتم تقديم إعانة مالية بقيمة مليون ليرة لكل أسرة في مدينة حلب وبعدد إجمالي ٣٠٠ أسرة متضررة من قبل جمعية البر والإحسان الخيرية.

وأشار سيف الدين إلى أن الخطوة الأهم التي قامت بها جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني داخل البلاد كانت في تأمين السكن المؤقت للعائلات التي تضررت في الزلزال من خلال استئجار شقق سكنية جاهزة لمدة سنة وتقديمها للعائلات، حيث تم حتى يوم أمس الأول تسليم ٧٢ شقة في حلب و٨٣ شقة في حماة، أما في اللاذقية فلم يرد عدد الشقق التي تم تأمينها إلى غرفة العمليات المركزية في الوزارة، لكن العدد جيد، ومازالت عمليات توفير شقق لمدة سنة مستمرة حتى تأمين حاجة الجميع، ويأتي ذلك في إطار مساهمة المجتمع المدني داخل البلاد إلى جانب الحكومة في الاستجابة لحاجة المتضررين من الزلزال.

> استئجار شقق سكنية جاهزة لمدة سنة وتقديمها للعائلات

وعن مدى تأثر برامج عمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية في مناطق عملها وتقديم خدماتها الاعتيادية، نفى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل أن تكون برامج عمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية في مناطقها قد تأثرت نتيجة ما تقوم به من دعم للمناطق المنكوبة، لأن الدعم الذي قدمته تلك الجمعيات والمؤسسات الخيرية جاء في إطار التبرعات الإضافية وليس على حساب المستفيدين من خدمات تلك المؤسسات في مناطق عملها. مؤكداً أن مؤسسات المجتمع المدني مستمرة في توفير كل ما تحتاجه تلك العائلات ولن تبقى عائلة محتاجة لأي خدمة أو مادة حتى لو لم تكن موجودة في مراكز الإيواء، لأن هناك نسبة كبيرة من العائلات المتضررة توجهت إلى بيوت أقاربهم ومن حقهم أن يستفيدوا من الدعم الذي تقدمه الجمعيات والمؤسسات الخيرية.

وأوضح وزير الشؤون الاجتماعية والعمل في نهاية حديثه أن كل هذه المساعدات لا علاقة لها بما جاء من خارج البلاد، لأنه تم تقسيم العمل بين اللجنة العليا للإغاثة التي كلفت بتلقي المساعدات الخارجية وتوزيعها من خلال لجان الإغاثة الفرعية، وبين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي تتولى تنظيم والإشراف على عمليات الدعم الداخلية المقدمة من الجمعيات والمؤسسات الخيرية في داخل البلاد.

أبنية آيلة للسقوط في تجمعات النازحين بريف دمشق

السالم: كشفنا على أبنية خطرة في شبعا والبطيحة وتمت إزالة أبنية في تجمع حجيرة

القنيطرة - خالد خالد

شكلت في محافظة القنيطرة لجنة للكشف على المنازل الآيلة للسقوط بتجمعات النازحين بريف دمشق.

وأكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع البلديات وعضو اللجنة حمدان السالم أن لجنة السلامة الإنشائية المشكلة من المحافظة قامت بالكشف على الأبنية الخطرة والآيلة للسقوط في تجمع شبعا والبطيحة بهدف معالجة هذه الأبنية والتي تشكل خطراً على السلامة العامة والقاطنين فيها وفي محيطها.

وأوضح السالم أنه تم الكشف على أربعة أبنية في تجمع شبعا مؤلفة من طابق وطابقين، وبناء في تجمع البطيحة مؤلف من أربعة طوابق لاتخاذ القرار المناسب بالإزالة أو الترميم، كاشفاً أن بناء البطيحة تقيم فيه عوائل بالطابقين الأول والأرضي والثالث والرابع بحاجة إلى إزالة، أما أبنية شبعا فبحاجة إلى إزالة كاملة.

وأضاف: تقوم اللجنة بمتابعة العمل بإزالة الأبنية الخطرة والآيلة للسقوط والتي تشكل خطورة على السلامة العامة، بعد إقرار الإجراءات الواجب اتباعها لهدم المباني المتضررة، والآيلة للسقوط مع الأخذ بالحسبان متطلبات السلامة العامة للجوار وممتلكات المواطنين فيها ودراسة العينات من كل مبنى لتحديد المسؤوليات عن الأضرار.

وكشف عضو المكتب عن هدم أبنية آيلة للسقوط وفق محضر لجنة السلامة الإنشائية في تجمع حجيرة في جادة المنارة شارع ١٦ تشرين وإزالة بناءين في شارع فايز منصور وإزالة بناء على الشارع الرئيسي – المبنى المقابل للبلدية أمام مقر الفرقة الحزبية والجدران المتهالكة في بناء الصنديد – الشارع الرئيسي – والبناء المجاور له، إضافة إلى أعمال توسيع شارع خالد ابن الوليد وساحة فايز منصور والشارع الممتد منها وعلى نفقة إحدى المنظمات المانحة وبعلاقات شخصية من رئيس مجلس البلدة، كما تم ختم الأبنية الواردة بالمحضر نفسه إلى حين إزالتها خوفاً من أن يسكنها المواطنون حرصاً على سلامتهم، منوهاً باستئناف العمل بهدم الأبنية الآيلة للسقوط في التجمع والتي تشكل خطورة على السلامة العامة وفق محضر اللجنة الفنية المشكلة لهذه الغاية ووفقاً لتوجيهات محافظ القنيطرة وتعميم وزارة الإدارة المحلية والبيئة وبإشراف مديرية المتابعة بالمحافظة لمتابعة الأبنية المتصدعة وتنزيل الجدران المائلة للسقوط.

وبيّن عضو مجلس المحافظة محي الدين هلال من أبناء تجمع المعضمية قيام لجنة من المحافظة بالكشف والاطلاع على الواقع بخصوص الأبنية الآيلة إلى السقوط في تجمع المعضمية للنازحين، حيث تبين للجنة وجود حاجة ماسة وضرورية لإزالة أربعة أبنية مدمرة بشكل كامل في طوابقها العليا بسبب المعارك التي حصلت بالتجمع مع العصابات المسلحة الإرهابية والتي باتت تشكل خطراً جسيماً على حياة المواطنين الساكنين في الطوابق الأرضية والجوار والمارة في الشوارع وفي حال حدوث أي هزة أرضية لا سمح الله، لافتاً إلى أن المحافظة تريد إزالة تلك المنازل على نفقة أصحابها وفق القانون رقم ٣ لعام ٢٠١٨، ولكن الوضع المادي للأهالي لا يسمح بذلك نظراً للوضع المعيشي الحالي.

وحول إزالة الأبنية الآيلة للسقوط في تجمع المعضمية قال حمدان السالم: إن المحافظة تقدر وضع الأهالي والواقع المعيشي ولذلك فقد تم الاتفاق مع أحد المتعهدين على أن يقوم بإزالة الأبنية الآيلة للسقوط في التجمع المذكور وترحيل كامل الأنقاض مقابل أن يحصل على نواتج الحديد من الأبنية المدمرة، ولكن الأهالي لم يوافقوا على هذا المقترح ويريدون الحديد الناتج عن الأبنية المدمرة، وأمام ذلك لابد من أن تتم إزالة الأبنية على نفقة الأهالي وفقاً للتعليمات النافذة بهذا المجال.

وشدد السالم على أن محافظة القنيطرة أقرت مجموعة من الإجراءات المتعلقة بهدم الأبنية التي تشكل خطراً على السلامة العامة، وبعد قيام لجنة السلامة الإنشائية بالكشف عليها ومنح مهلة لأصحاب الأبنية المتضررة الآيلة للسقوط أو التي تحتاج إلى تدعيم وتقديم تسهيلات لها، مؤكداً ضرورة المباشرة الفورية بهدم الأبنية التي تشكل خطراً على السلامة العامة في محيطها.

> عضو مجلس محافظة: الأهالي فقراء ولا يمكنهم تحمل نفقات إزالة الأبنية ومتعهد يرغب بالإزالة مقابل حديد البناء

إخلاء ١٥ مبنى من قاطنيه في ريف دمشق «احترازياً» لإجراء التدعيم

أبو سعدى من جامعة دمشق: الالتزام بنظام ضابطة البناء والمواصفات وبإعداد المخططات حفاظاً على سلامة المواطنين

فادي بك الشريف

في وقت شكلت فيه محافظة دمشق ١٢ لجنة طوارئ من المحافظة والمعهد العالي للبحوث والدراسات الزلزالية بجامعة دمشق مهمتها إجراء الكشوفات على العقارات التي يتم الإبلاغ عنها من المواطنين بهدف تقييم الحالة الإنشائية والفنية للمباني وتقدير السلامة الإنشائية وتقديم الدعم الفني اللازم، شدد محافظ ريف دمشق صفوان أبو سعدى على ضرورة الالتزام بنظام ضابطة البناء والتقيد بشروط البيتون ومواد البناء وبإعداد المخططات بما يتوافق مع القوانين النافذة والتي تضمن السلامة العامة للمواطنين.

وخلال ندوة تخصصية أقيمت أمس في جامعة دمشق حول إجراءات السلامة العامة في ظل تداعيات الزلزال والهزات الأرضية التي تعرض لها عدد من المحافظات، نوه أبو سعدى بدور المكاتب الهندسية وباعتماد مكتبين هندسيين للدراسة وتصحيح المخططات والتنفيذ والإشراف على تنفيذ رخص البناء الممنوحة.

ولفت أبو سعدى في كلمة له إلى أهمية إقامة هذه الندوة من أجل تعزيز السلامة العامة في هذا التوقيت الذي نشهد فيه نشاطاً واضحاً للزلازل والهزات الأرضية الأمر الذي يُحتم على العاملين في قطاعات الهندسة والبناء والبلديات بذل جهود مضاعفة للتعامل مع هذا الموضوع والتخفيف من حدوث الأضرار في حال حدوث الزلازل، هذا وتم خلال الندوة التي أقيمت بالتعاون مع رئاسة جامعة دمشق وفرع ريف دمشق لنقابة المهندسين وشارك فيها عدد من المهندسين المختصين ورؤساء المجالس المحلية ورؤساء المكاتب الفنية بالبلديات، التعرف بشكل دقيق على واقع الزلازل وتداعياتها وكيفية التعامل أثناء حدوثها كما تم التطرق إلى كيفية معالجة واقع الأبنية المتصدعة والآيلة للسقوط وكيفية إعداد الدراسات للأبنية التي ستشاد حديثاً لتكون مقاومة للزلازل.

وشملت الندوة التي أقيمت تحت عنوان (تأثيرات الزلزال على الأبنية) محاور تخص نماذج انهيار المباني، وجيولوجيا الزلازل وأثر التربة على المنشآت أثناء الزلازل، ودور التأسيس للأبنية في مقاومة الزلازل، كما أطلق خلالها مهندسو ريف دمشق مشاهدات وتحذيرات مهمة للتعامل مع الزلازل.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» كشف عضو المكتب التنفيذي في محافظة ريف دمشق صفوان ضاهر أن عدد الأبنية التي تم إخلاؤها من قاطنيها لإجراء أعمال التدعيم لا تتجاوز الـ ١٥ مبنى، مع تأمين الأهالي ضمن مركز إيواء مجهز لحين استكمال وإنجاز أعمال التدعيم بالنسبة للمباني وذلك نظراً لتأثير الزلزال.

> ١٢ لجنة طوارئ في العاصمة للكشف عن العقارات

وبيّن عضو المكتب أنه يتم حالياً إجراء أعمال الجرد بالنسبة لمختلف المباني، علماً أن هناك تراكماً وأبنية آيلة للسقوط بسبب الأعمال الإرهابية التي حدثت ما أثر على عدد من الأبنية، مضيفاً: إن البناء الذي انهار في حرستا وراح ضحيته عدد من الشهداء، لم يكن بسبب الزلزال بشكل مباشر.

وأكد ضاهر استمرار المحافظة بأعمال الإغاثة لدعم ومؤازرة المحافظات المنكوبة، إضافة إلى استمرار أعمال جرد الأبنية للتأكد من سلامتها الإنشائية لعدم وجود أي خطورة على الأهالي.

من جانبه بيّن مدير المجالس في المحافظة تيسير قادري لـ «الوطن» أن هناك لجاناً للسلامة الإنشائية تقوم بأعمال رصد مستمر لجميع المباني واتخاذ الإجراءات اللازمة، علما أن هذه اللجان تضم عدداً من المهندسين على مستوى جميع الوحدات الإدارية لغاية التنسيق والكشف الفوري وإجراء التقييم، وفي حال كانت هناك ضرورة للإخلاء تتخذ البلدية القرار المناسب مع تأمين السكن البديل.

ونوه قادري بأهمية الندوة بعرض أمثلة على رؤساء البلديات الإدارية ونماذج حول أبنية مهدمة أو متشققة على اختلاف تأثرها، مع التركيز على الإجراءات المتخذة من البلديات بما فيها التدقيق على مواصفات البيتون وعمق التأسيس من مهندسي النقابة.